



Original article

## The Social Imaginary of Youth Toward Freedom and Democracy: A Field Study in the City of Baghdad

Noor Khalid Ali

*Department of Sociology, Al-Nahrain University*

### ABSTRACT

This study explores the social imaginary of university youth and their perceptions of freedom and democracy through the lens of Cornelius Castoriadis's theory. It views these concepts as imaginary significations shaped by the collective imaginary. However, everyday social reality reveals gaps in understanding and internalizing these ideas, leading to distorted practices and a disconnect from the institutional frameworks that give them meaning and legitimacy. The study argues that the absence or distortion of these shared meanings in collective consciousness contributes to weakened democratic practices and a diminished sense of citizenship. Therefore, reconfiguring the social imaginary is essential to restore balance between institutional structures and daily practices. Using a social survey methodology, the study relies on a scale-based questionnaire to examine how university youth perceive freedom and democracy in practice, and to assess the clarity and stability of these concepts within their consciousness.

\*Correspondence author:  
[noor.kh.a@nahrainuniv.edu.iq](mailto:noor.kh.a@nahrainuniv.edu.iq)

Received: 15 January 2026  
Accepted: 08 February 2026  
Published: 01 February 2026

DOI:

<https://doi.org/10.31185/wjfh.Vol22.Iss2.1571>



1812-0512 /© 2026 The Author(s). Published by Wasit Journal for Humanities Sciences- Wasit University. This is an open access article under the CC BY-NC-ND license (<http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/>).

### Cite:

Ali, N. K. (2026.). The Social Imaginary of Youth Toward Freedom and Democracy: A Field Study in the City of Baghdad. Wasit Journal for Human Sciences, 22(2).  
<https://doi.org/10.31185/wjfh.Vol22.Iss2.1571>

**Keywords:** social imaginary, freedom, democracy, Castoriadis.

## المخيال الاجتماعي للشباب نحو الحرية والديمقراطية: دراسة ميدانية في مدينة بغداد

م.د. نور خالد علي  
علم الاجتماع، جامعة النهريين

### المُستخلص

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مخيال الشباب وإدراكهم لمفاهيم الحرية والديمقراطية، وتفسيرها في ضوء نظرية "كاستورياديس" حول "المخيال الاجتماعي". إذ تُعدّ الممارسات المرتبطة بالحرية والديمقراطية دلالات خيالية تستمد معناها من المخيال الجمعي، غير أن الواقع الاجتماعي اليومي يكشف عن قصور في فهمها وتمثلها، مما يؤدي إلى اختلال في ممارستها وانفصالها عن سياقها المؤسسي الذي يمنحها المعنى والشرعية .

وتشير الدراسة إلى أن غياب هذه الدلالات أو تشوهها في الوعي الجمعي يؤدي إلى تراجع في ممارسة القيم الديمقراطية، وضعف في الشعور بالمواطنة، مما يجعل من إعادة تشكيل المخيال الاجتماعي ضرورة ملحة لتحقيق التوازن بين البنية المؤسسية والممارسات اليومية. وقد اعتمدت الدراسة على المنهج المسح الاجتماعي، مستندة إلى أداة استمارة المقياس، بهدف الكشف عن شكل المخيال الاجتماعي الذي يحمله الشباب الجامعي حول مفهومي الحرية والديمقراطية، والوقوف على تصوراتهم اليومية والعملية لهذه المفاهيم. وتحليل مدى وضوح واستقرار مفهومي الحرية والديمقراطية في وعي الشباب.

**الكلمات المفتاحية:** المخيال الاجتماعي، الحرية، الديمقراطية، كاستورياديس.

### المقدمة

يشهد العالم المعاصر تحولات فكرية واجتماعية عميقة أثرت في بنية الوعي الجمعي، وأعدت تشكيل تصورات الأفراد تجاه المفاهيم الأساسية المنظمة للحياة الاجتماعية والسياسية، وفي مقدمتها الحرية والديمقراطية. فهذان المفهومان لا يقتصران على كونهما مبادئ قانونية أو شعارات سياسية، بل يمثلان دلالات اجتماعية ورمزية تتحدد معانيها ضمن السياق الثقافي والتاريخي للمجتمعات، وتتجذر عبر ما يطلق عليه "كورنيليوس كاستورياديس" مفهوم "المخيال الاجتماعي"، الذي يشكل الإطار الذي تُنتج داخله القيم والمعاني والتصورات الجماعية.

وفي المجتمعات التي تشهد تحولات سياسية واجتماعية متسارعة، كما في المجتمع العراقي، تتعرض هذه الدلالات لإعادة تشكّل قد يصاحبها غموض أو تناقض في الفهم والممارسة. فرغم تداول مفهومي الحرية والديمقراطية بوصفهما قيمتين مرغوبتين، إلا أن تمثلهما في الحياة اليومية يظل مرتبطاً بالبنى الثقافية السائدة وبدرجة فاعلية المؤسسات الاجتماعية والتربوية في ترسيخ معانيهما. وعند ضعف هذا الدور المؤسسي، يتشكل الإدراك بصورة فردية ومجزأة، مما يؤدي إلى تباين في الفهم واختلال في الممارسة وانفصال بين البعد القيمي والبعد المؤسسي.

ويبرز الشباب الجامعي بوصفهم الفئة الأكثر تعبيراً عن هذه التحولات، لكونهم في مرحلة تكوين الوعي الاجتماعي والسياسي، ويتفاعلون بصورة مباشرة مع الخطابات المتعددة المرتبطة بالحرية والديمقراطية، الأمر الذي يجعل دراسة المخيال الاجتماعي الذي يحملونه تجاه هذين المفهومين مدخلاً مهماً لفهم طبيعة الوعي السائد وأنماط التمثّل التي توجه مواقفهم وممارساتهم.

## المبحث الأول: الإطار المنهجي للدراسة

## أولاً: مشكلة الدراسة

أسهمت البنية المعرفية في المجتمع في إنتاج تشكيلات ثقافية واجتماعية متداخلة، تؤثر بشكل مباشر في تكوين وعي الأفراد وتوجيه سلوكهم تجاه المفاهيم الاجتماعية المختلفة، بما في ذلك مفهومي الحرية والديمقراطية. وفي السياق العراقي، لم تتشأ هذه المفاهيم بشكل واضح أو موحد، نتيجة لتداخل العوامل الثقافية والاجتماعية المحلية، مما اضفى عليها طابعاً من الغموض والتناقض. فالحرية والديمقراطية لا تمثلان مفاهيم جامدة أو معزولة عن سياقها، بل تتشكلان ضمن إطار الثقافة السائدة في المجتمع ومؤسساته. وفي ظل غياب دور فعال للمؤسسات الرسمية وغير الرسمية في تعزيز هذه المفاهيم وترسيخها في السلوكيات اليومية، برز نوع من التشتت في الفهم والتصورات. فقد أصبح إدراك الحرية والديمقراطية مرهوناً بالرأي الشخصي، دون مرجعية معرفية أو سلوكية واضحة، مما أسهم في غياب التصور الجمعي الموحد حولها. ومن هذا المنطلق، تبرز الحاجة إلى فهم الكيفية التي يتشكل بها مخيال الشباب الجامعي إزاء مفهومي الحرية والديمقراطية، وكيفية تعاطيهم معها في حياتهم اليومية؟ وما مدى إدراكهم لها ضمن السياق الثقافي والاجتماعي العراقي؟

## ثانياً: أهمية الدراسة

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من تركيزها على فئة الشباب الجامعي بوصفها الفئة الأكثر حيوية وتأثيراً في المجتمع، وكونها تعكس التحولات الفكرية والثقافية الحاصلة. كما تسلط الضوء على تصورهم لمفهومين معقدين ومتغيرين مثل الحرية والديمقراطية، بما يكشف عن أنماط التفكير والتمثل داخل هذه الشريحة الحيوية، مما يساهم في تعزيز الفهم العلمي للواقع الاجتماعي العراقي.

## ثالثاً: أهداف الدراسة

1. التعرف على شكل المخيال الاجتماعي الذي يحمله الشباب الجامعي إزاء مفهومين الحرية والديمقراطية
2. الوقوف على التصورات اليومية والعملية لهذين المفهومين، وتحليل مدى ارتباطها بالسياق الثقافي والاجتماعي.
3. تحليل درجة وضوح واستقرار المفهومين في وعي الشباب الجامعي، والكشف عن العوامل المؤثرة في تشكيلهما.
4. رصد التطبيقات العملية والسلوكيات المنعكسة عن المخيال الاجتماعي لهذه المفاهيم بوصفها تجليات للفعل الاجتماعي في الحياة اليومية.

## المبحث الثاني: الإطار النظري للدراسة

## أولاً: مفاهيم الدراسة

للمفاهيم أهمية ودور أساسي في التكوين المعرفي وهو إطار يقيد موضوع الدراسة ويحدد نظريتها، لذا تتعدد المفاهيم بتعدد الاتجاهات النظرية ووجهات النظر الفكرية، حيث تُستخدم هذه المفاهيم كأدوات تساعد الباحث في فهم الظاهرة المدروسة، وتفكيكها وتحليلها، سواء من الناحية النظرية أو الميدانية.

## 1- المخيال الاجتماعي

يُفهم "المخيال" على أنه مجموعة التصورات المشتركة التي تحملها جماعة بشرية تجاه ذاتها أو تجاه جماعات أخرى. (الشبة، 2014، ص. 27). وقد أشار العالم "التوسير" إلى أن المتخيل هو نسق متكامل من الصور والدلالات والأفكار والأحكام المسبقة، والتي تقوم

كل جماعة أو ثقافة بتشكيلها عن نفسها وعن الآخرين، ويتم ترسيخ هذه الصور داخل الوعي الجمعي، أو اللاوعي، مع مرور الوقت، عبر أدوات القوة الرمزية والمادية. ويُستخدم مصطلح "المتخيل الثقافي" للإشارة إلى الذاكرة الجمعية، بما تحمله من رموز وقيمات وخطابات ومرويات تشكل إطاراً مرجعياً لهوية الجماعة الثقافية. أما عملية تشكّل هذا المتخيل، فهي ما يُعرف بـ"التمثيل"، أي إعادة إنتاج الرموز والتصورات بطريقة متواصلة. (اللويزي، 2017، ص. 128) التصورات والرؤى تنشأ في الواقع، نتيجة لتفاعل الذاكرة الفردية مع المحيط الاجتماعي والثقافي، فهو يحمل في داخله تراكمات الصور والأفكار والانفعالات المرتبطة بالموروث والتجربة (السري، 2023، ص. 531).

ويُعرف المخيال الاجتماعي إجرائياً هو تركيباً تمثلياً متداخلاً في بيئة اجتماعية وثقافية وسياسية يتسم بطابع ادراكي معرفي ذات منظومة متكاملة تمثل وعي الجماعة وتعيد انتاجه اجتماعياً من خلال الممارسات اليومية. أي بمعنى آخر يترجم الى فعل اجتماعي وتشكيل الممارسات داخل الفضاء العام.

## 2- الشباب

يمثل الشباب الفئة العمرية الواقعة بين 15 و30 عاماً، وهي مرحلة تتميز بالحيوية والاستعداد للتعلم والنمو، فضلاً عن قابليتها للإنتاج والمبادرة. وتعد هذه المرحلة العمرية من أهم الفترات في حياة الإنسان؛ إذ تشكل مرحلة التكوين المعرفي والاجتماعي والوجداني. (لوي، 2016، ص. 54) ويرى "جوردن مارشال" أن مفهوم الشباب لا يُحدد فقط بعامل بيولوجي، بل يُعد موقفاً اجتماعياً يكتسبه الفرد ضمن سياق ثقافي معين، حيث يُنظر إليه كمكانة تُحددها المعايير الاجتماعية أكثر مما تُحددها الاعتبارات الجسدية. (مارشال، 2000، ص. 841).

في ضوء ذلك يُعدّ الشباب مرحلة محورية في بناء التصورات النفسية والاجتماعية والثقافية، ولا يقتصر تعريفهم على البعد العمري، بل يرتبط بقدرتهم على التفاعل مع التحولات الاجتماعية، ولا سيما في ظل وجودهم في طور التشكّل الفكري والاجتماعي. ويتفاعلون بصورة مباشرة مع المفاهيم السائدة، ويسهمون في إعادة إنتاجها داخل البنية الاجتماعية.

## 3- الحرية

يُعرف "هوريو" الحرية بأنها سلطة تبدأ من سيطرة الفرد على ذاته قبل أن تمتد إلى الآخرين، فهي مرتبطة بالعقل الذي يمنح الإنسان القدرة على أن يكون سيد نفسه. ووفقاً لـ "روسكو باوند"، فإن الحرية تتمثل في قدرة الفرد على الحفاظ على توقعات أساسية ضمن المجتمع المدني، وعلى حمايته من تدخل السلطة السياسية أو تحكمها المفرط، من خلال قواعد قانونية واضحة تستند إلى العقل والمنطق، لا إلى الأهواء أو المصالح الضيقة. (التميمي، 2016، ص. 41).

أما "هربرت ماركيز" فيشير في كتابه "العقل والثورة" إلى أن المجتمع الحديث يعاني من ضعف في إشراك الأفراد في نشاط جماعي حقيقي، ما يؤدي إلى اختزال الحرية في شكلها الفردي السلبي. ولكي تتحقق الحرية الإيجابية، ولا يمكن تحقيق الحرية الإيجابية إلا عندما تتجاوز إرادة الفرد اهتماماته الخاصة، وتتجه نحو إرادة جماعية تعمل على تحقيق الصالح العام، في هذا السياق، يرى "هيجل" أن "الحرية تريد الحرية"، أي أن الإرادة الحرة تسعى بطبيعتها لتكريس إرادة حرة شاملة. (ماركيز، 2024، ص. 194).

تبعاً لذلك، تُعدّ الحرية القدرة على وضع حدود لنفسك دون أن تؤذي الآخرين أو تتعدى على حقوقهم أو تخالف القوانين. ومع ذلك فإن مفهوم الحرية يبدو بسيطاً، إلا أنه في الحقيقة مفهوم واسع وفضفاض، ولا يمكن حصره في تعريف واحد، خصوصاً في مجتمعاتنا التي تتباين فيها القيم والثقافات.

#### 4- الديمقراطية

يرى "روبرت دال" أن جوهر الديمقراطية يكمن في قدرة المواطنين على التأثير الفعلي في أداء السلطة السياسية، من خلال مشاركتهم ومعارضتهم في إطار من التنافس السياسي. ويمكن ان نطلق على نظاماً ما ديمقراطياً لا بد من توفر شروطاً وهي: "حرية تأسيس التنظيمات والانضمام إليها، وحرية التعبير، والحق في التصويت، وحق الترشح للمناصب العامة، وتعدد مصادر المعلومات، إجراء انتخابات حرة ونزيهة، وجود مؤسسات تعتمد على التصويت في صناعة القرار السياسي" بينما يركّز "ساموئيل هنتغتون" على الجانب الإجرائي للديمقراطية، ويعتبر أن تحققها يرتبط بإجراء انتخابات دورية نزيهة تضمن تنافساً حقيقياً بين المرشحين. (عبد المجيد، 2019، ص. 131)

الديمقراطية، بهذا المعنى، لا تقتصر على الجانب السياسي فقط، بل تتطلب تداخلاً مع الديمقراطية الاجتماعية، التي تركز على العدالة في توزيع الثروات والفرص. لا يمكن تحقيق فعالية حقيقية للمساواة السياسية ما لم تسبقها أو تترافق معها مساواة اجتماعية تضمن للفرد حياة كريمة وتمكّنه من المشاركة الفاعلة في المجتمع. (الحصموتي، 2019، ص. 67).

وعليه، تُعدّ الديمقراطية نمطاً من أنماط الحياة الاجتماعية، وليست مجرد إطار سياسي أو نظام حكم، فهي تبدأ من الأفعال والممارسات الحياة اليومية في المؤسسات الاجتماعية، ولا تقتصر على فئة دون أخرى، بل تُعدّ عملية مشتركة بين الأفراد.

#### ثانياً: التوجه النظري للدراسة

نظرية العالم "كورنيليوس كاستورياديس": الخيال والمجتمع

من المستحيل فهم تاريخ البشرية أو حاضرها دون الاعتماد على فئة "المتخيل فلا توجد فئة أخرى تتيح لنا التفكير في أسئلة مثل: ما هي الغائية الكامنة وراء المؤسسات والعمليات الاجتماعية؟ وكيف تُحدّد وظيفتها دون هذه الغائية؟ لا يمكننا فهم المجتمع بمعزل عن العامل المؤخّذ الذي يمنح المحتوى معناه وينسجه ضمن الهياكل الرمزية. ولا حاجة بنا إلى تفسير كيفية ظهور المتخيل؛ ف"الدلالات الاجتماعية الخيالية" والمؤسسات التي تجسّدتها تصبح مستقلة بذاتها (CASTORIADIS, 1997, p. 160).

فان الاشكالية الأساسية التي يطرحها هي " لماذا يجب على المجتمع البحث في المخيال عن نظامه؟ لماذا نلاقي دائماً، في نواة هذا المخيال ومن خلال جميع تعبيراته شيئاً، وهذا البعد لا يُختزل في دوره الوظيفي الظاهر، بل يُشبه اندفاعاً التي يتخذها المجتمع لتكوين تصوّره عن العالم وعن ذاته، حيث لا تستمد العوامل الواقعية معناها من ذاتها، بل من الكيفية التي يدمجها بها المجتمع ضمن رؤيته الخاصة التي تتجلى في محتواه وأسلوب عيشه" (دوران، 2019، ص. 448). يرى "كاستورياديس" أن للمتخيل بُعدين متلازمين: فهو مكوّن، ومؤسّس في آن واحد. فهو مكوّن لأن هوية المجتمع تُبنى عليه، حتى إنه يصحّ القول إن المجتمع "قائمٌ بالمتخيل ومؤسّس عليه". وفي الوقت نفسه، فهو مكوّن لأنه يتشكّل داخل المجتمع نفسه، عبر مرجعيات وسياقات تاريخية متشابكة. (كاظم، 2004، ص. 33)

وأن كل ما يتجلى في الواقع الاجتماعي والتاريخي مشدود بخيوط رمزية دقيقة، إلا أن هذا الترابط لا يعني أن الرمزي قادر على احتواء الواقع كلياً. فحتى الأفعال المادية الأساسية كالحرب والعمل والاستهلاك والحب والولادة، وإن لم تكن رموزاً صريحة دوماً، فإن وجودها لا ينفصل عن البنية الرمزية التي تمنحها معناها وموقعها داخل المجتمع (الجندي، 2021، ص. 88).

علاقة جوهرية بين المتخيل والرمزي:

اعتبر "كاستورياديس" المتخيل مفهوماً محورياً في حياة الفرد والجماعة، فهو أصل المؤسسات الاجتماعية والثقافية والممارسات الإنسانية. فالتفكير الإنساني لا يتحقق دون صورة متخيلة تُشكّلها الرغبات، وثقافة بلا متخيل هي ثقافة بلا دلالة. بل إن المتخيل بمختلف تجلياته هو الضامن الوحيد لاستمرارية المجتمع وثقافته. وهنا يعقد "كاستورياديس" علاقة وثيقة بين المتخيل والرمزي، فيقول: "تظهر العلاقات الجوهرية بين الرمزي والمتخيل حين نُعَمّن النظر في المسألة التالية: يُضطر المتخيل إلى استخدام الرمزي ليس فقط للتعبير عن ذاته، بل ليكون موجوداً أصلاً. وفي المقابل، يفترض الرمزي سلفاً قدرة تخيلية، لأنه يستلزم القدرة على رؤية ما يتجاوز الشيء المباشر" (الثابت، 2020، ص. 75).

### المصفوفة الاجتماعية: الصهارة الرمزية

يصف "كاستورياديس" المؤسسة الاجتماعية بأنها في كل لحظة "صهارة" من الدلالات الخيالية، أو ما يُسميه "عالم المعاني". فالمجتمع يُؤسس بشكل متواصل عالماً قائماً بذاته، ولا يرتبط وجوده إلا بهذا العالم الدلالي وهذه "الصهارة الخيالية" هي الإطار الذي تتفاعل ضمنه العناصر الاجتماعية، بل إنها "المخطط المصفوفي للمجتمع ذاته". فهي تُضفي معنى مشتركاً على وجود الفرد داخل مجتمعه، وتشكل بطريقة غير مباشرة الأساس الذي تنبثق منه الأفعال والسلوكيات الاجتماعية. بهذا المعنى، يصبح المتخيل الركيزة التي تُبنى عليها الهوية الجماعية، إذ لا تُحفظ هذه الهوية إلا عبر الرموز. يشدد "كاستورياديس" على أن الانسجام الاجتماعي لا يتأسس على منطق عقلائي مسبق، بل يسبق كل عملية حسابية عقلية، وهو ما يدفعه إلى تجاوز التصورات الوضعية والعقلانية البحتة في فهم المجتمع (CUBEIRO & CARRETERO, 2020, p. 146).

يختلف "كاستورياديس" جذرياً مع التصورات العقلانية التي ترى الفعل الاجتماعي كعلاقة تعاقدية بين أفراد مستقلين يسعون لتحقيق منفعة عقلانية. بدلاً من ذلك، يقدم وصفاً أنطولوجياً للكائن الاجتماعي قائماً على المتخيل، حيث يكون أي تبادل أو تفاعل اجتماعي مُشروطاً بخيالٍ مشتركٍ متجذّر في الوجود ذاته. (CUBEIRO & CARRETERO, 2020, p. 146).

يرى "كاستورياديس" أن الفعل البشري هو ما يخلق المؤسسات، وأن "الدلالات الخيالية" التي تحملها هذه المؤسسات تُنشئ عالماً لا يمكن اختزاله إلى أي أساس منطقي أو عقلائي محض (Sarantoulas, 2019, p.32).

### تطبيق النظرية في ضوء النتائج الميدانية

وفقاً لـ "كاستورياديس"، لا يمكن فهم المجتمع بوصفه بنية عقلانية أو تعاقدية فحسب، بل يجب النظر إليه باعتباره "مصفوفة رمزية" تُنتج دلالات فعالة تُضفي المعنى على الواقع الاجتماعي وتوجّه الفعل الجمعي. ومن هذا المنطلق، فإن غياب الثقة بين المجتمع من جهة، والمؤسسات السياسية والدولة من جهة أخرى، لا يُعدّ مجرد خلل إداري أو فشل في الأداء، بل يُعبّر عن "قراخ تخيلي"، أي عن تآكل الخيال الاجتماعي الذي يُفترض أن يربط المجتمع بالدولة ويمنحها دلالاتها الرمزية الفاعلة.

ففي متخيل الشباب، لم تعد الدولة تُجسّد حاضنة رمزية للعدالة أو للمشاركة، بل تُختزل في جهاز بيروقراطي غامض لا يُنتج سوى التهميش والتمييز. وهو ما يشير إلى غياب أو تراجع "المؤسسات المتخيلة" التي يُفترض أن تؤدي دورها في التأثير السياسي الجمعي. كما أن "الدلالات الخيالية" الكبرى، مثل الحرية والديمقراطية، لم تترسخ بعمق في البنية الرمزية للمجتمع، ولم تتحول إلى ممارسات مؤسسية قابلة للتوظيف في الحياة اليومية. فالمجتمع لا يتبنّى القيم إلا بمقدار تمثّلها في المخيال الاجتماعي، وانغراسها فيما يسميه "كاستورياديس" "الصهارة الرمزية" التي تُنتج عالم المعاني وتوجّه الأفعال.

ويظهر من خلال الاستبيان الموزع ميدانيا يظهر على انه هناك نوع من الوعي الديمقراطي غير المقتنع، يعكس شرخاً بين ما يُقدّم لهم نظرياً من قيم كالحرية والمشاركة والعدالة، وبين ما يُمارَس فعلياً في الواقع اليومي. وهكذا تبقى هذه القيم معقّدة وغير متجدّرة، مما يؤدي إلى "انقسام رمزي" بين التجربة اليومية وما يُفترض أن يكون دائماً ومؤسّساً، خاصة في ظل غياب العدالة التوزيعية، ووجود تمييز فئوي في توزيع الموارد والمنافع على فئات محددة.

وقد أظهر أحد أسئلة الاستمارة الميدانية المتعلقة بترتيب القيم، أن العدالة تحظى بمكانة عليا في الوعي الرمزي للشباب، مما يؤكّد تحليلات "كاستورياديس" حول "المصفوفة الرمزية" بوصفها إطاراً لإنتاج المعنى الاجتماعي. فتصورات الشباب عن الدولة والمجتمع تتأسس على ممارسات رمزية متجدّرة تعيد إنتاج صور حية للواقع، ما يجعل من العدالة قيمة مركزية ليست فقط بوصفها مطلباً إدارياً أو قانونياً، بل باعتبارها رمزاً محورياً في المتخيل الجمعي.

إن غياب تجسيد قيم العدالة والحريّة والديمقراطية في المؤسسات والممارسات يعكس هشاشة البنية التخيّلية للفعل الاجتماعي. فحينما تغشل المؤسسات، بوصفها فضاءات رمزية، في أداء وظائفها التخليبية، فإنها تفقد قدرتها على إعادة إنتاج القيم ومعانيها، ما يترك المجال مفتوحاً أمام خيالات مشوّهة تروّج لها وسائل الإعلام الزائف.

ومن هنا تبرز الحاجة إلى تبني تصور جديد للديمقراطية، بوصفه دعوة إلى "إعادة تأسيس المخيال الاجتماعي". وإعادة إنتاج وممارسة القيم، وهذا لا يتحقق إلا من خلال استعادة الانتماء وتجسيد المعنى الرمزي للديمقراطية، بما يجعل من مفاهيم كالحريّة والعدالة والمشاركة ليست شعارات مجردة، بل خبرات حية متجدّرة في التجربة اليومية. إذ ستظل القيم الديمقراطية حبيسة الفضاء النظري، ما لم تُفعل عبر مؤسسات حيّة تعبّر عنها وتُرسّخها في الواقع الاجتماعي.

### المبحث الثالث: الإطار الميداني للدراسة

#### أولاً: منهجية الدراسة

الموضوعات الاجتماعية بطبيعتها تحتاج إلى منهج علمي واضح يساعدنا على الوصول إلى نتائج واقعية. وبما أن موضوع الدراسة يتطلب التعرف على آراء مجموعة واسعة من الأفراد، فقد تم اعتماد منهج المسح الاجتماعي، كونه الأنسب من حيث جمع البيانات وتحليلها بطريقة منظمة.

#### - مجتمع الدراسة وعينها وإداتها

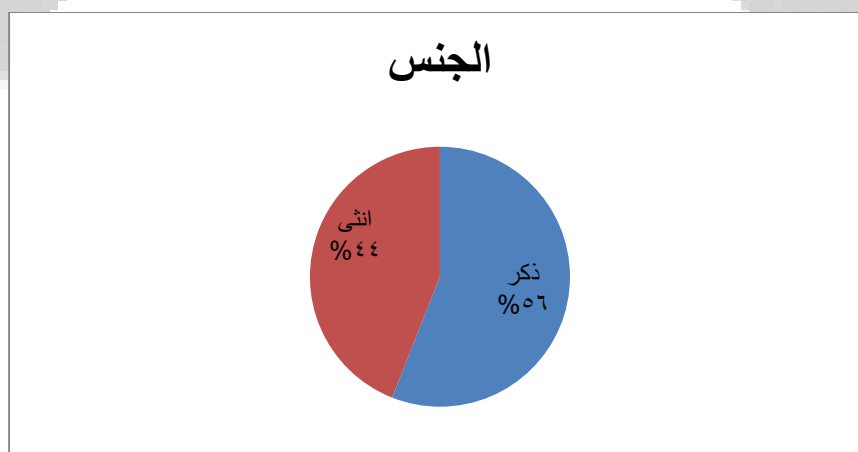
تم اختيار مدينة بغداد لتكون مجتمعا للدراسة، ووقع الاختيار على طلبة جامعة النهرين/ مجمع الجادرية مكانياً والمكون من (ست) كليات وهي الهندسة، والهندسة المعلومات، والعلوم، والعلوم السياسية، واقتصاديات الاعمال، والتقنيات الاحيائية). وسحب عينة بطريقة "عشوائية قصدية" لتكون مجالاً بشرياً لدراستنا، وخضعت سحب العينة للنسبة والتناسب. بلغ عدد المبحوثين (400) طالب وطالبة. وتركيز العينة على الشباب كون هذه الفئة تمتلك مستوى من الوعي والمعرفة يمكنها من التعبير عن فهمها لموضوع الحريّة والديمقراطية .

فيما يتعلق بالمتغيرات الديموغرافية، اقتصرت الدراسة على متغير الجنس، دون إدراج متغير العمر، نظراً لتقارب الفئة العمرية للمبحوثين وانتمائهم إلى مرحلة دراسية واحدة، مما يجعل الفروق العمرية محدودة التأثير في طبيعة التصورات المدروسة. وعليه، رأت

الدراسة أن متغير الجنس أكثر دلالة في الكشف عن التباينات المحتملة في إدراك مفهومي الحرية والديمقراطية، مقارنة بمتغير العمر الذي يتميز بدرجة عالية من التجانس داخل مجتمع الدراسة.

-أداة جمع البيانات / اعتماد استمارة (مقياس اجتماعي) تم بناؤه من قبل الباحثة، ويهدف إلى معرفة توجهات وآراء الطلبة بشكل كمي. تعتمد الاستمارة على مقياس ثلاثي (اتفق، محايد، لا أتفق)، بحيث تُمنح الفقرات الإيجابية الدرجات (1، 2، 3)، وتُعكس الدرجات في الفقرات السلبية (3، 2، 1). تم إعداد فقرات المقياس بعد مراجعة عدد من المصادر النظرية ذات العلاقة بالحرية والديمقراطية، وراعت الباحثة أن تكون الفقرات واضحة ومباشرة. تتضمن الاستمارة ثلاث محاور (الحرية أولاً، والديمقراطية ثانياً، وممارساتها ثالثاً) كذلك سؤالاً ديموغرافياً، وسؤالين مفتوحين للحصول على آراء أوسع من الطلبة حول المفهومين .

### ثانياً: البيانات الديمغرافية الجنس



يُعد فهم تصورات مفهومي الحرية والديمقراطية داخل المخيال الاجتماعي لكل من الذكور والإناث من القضايا المحورية في الدراسات السوسولوجية والسياسية. إذ تشير المعطيات الإحصائية إلى أن نسبة الذكور في العينة المدروسة بلغت 56%، مقابل 44% من الإناث، ما يفرض قراءة نقدية للكيفية التي يتفاعل بها كل من الجنسين مع هذين المفهومين، سواء من حيث المعنى أو القيمة أو الممارسة. تفسح المجال لفهم أعمق للفروقات الجندرية في الوعي والمخيال السياسي.

ثالثاً: بيانات موضوع الدراسة

أولاً: محور مقياس الحرية

جدول (1) قياس الحرية

الترتيب	اتجاه الرأي	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	لا اتفق	الى حد ما	اتفق	الفقرة	ت
3	متوسط	0.812	1.68	216	96	88	أستطيع ان اعبّر عن رأيي بحرية تامه داخل المجتمع	العدد
				54	24	22		

4	متوسط	0.762	1.68	201	127	72	العدد	2	تعكس وسائل الاعلام في المجتمع حرية التعبير
				50.3	31.8	18	%		
1	متوسط	0.850	2.10	126	108	166	العدد	3	أجد بان حريتي الشخصية لا تتعارض مع القيم الاجتماعية السائدة في المجتمع
				31.5	27	41.5	%		
2	متوسط	0.788	1.91	144	149	107	العدد	4	القوانين عادله في حماية الحريات
				36	37.3	26.8	%		

- تُعد حرية التعبير عن الرأي أحد أبرز مؤشرات الوعي الديمقراطي، وهي ليست قيمة ثابتة بل تتأثر بطبيعة الأنظمة السياسية والاجتماعية والدينية السائدة. ويُلاحظ أن الشباب هم الفئة الأكثر تطلعاً لممارسة حرية التعبير، كما يتضح من مشاركتهم الفاعلة في الاحتجاجات أو النقاشات العامة سواء في الواقع أو عبر المنصات الرقمية. ورغم هذه الرغبة، تشير البيانات الاجابة على الفقرة (أستطيع ان اعبر عن رأيي بحرية تامه داخل المجتمع) أن (54%) من الشباب لا يشعرون بأنهم قادرين على التعبير عن رأيهم بحرية تامة داخل المجتمع، بينما (24%) يبدون حياداً، الأمر الذي قد يعكس خشيتهم من الملاحقة القانونية أو الضغوط الاجتماعية. إذ تؤكد "حنة ارندت" على التعارض البنوي بين الحرية والعنف أي الحرية تبدأ عندما ينتهي العنف (البيضاني، 2025، ص. 1133). في حين أن (22%) فقط يرون أنهم يستطيعون التعبير بحرية. وقد بلغ الوسط الحسابي (1.68) وهو مؤشر على تقييم متوسط لحرية التعبير وكان بترتيب ل3، مع انحراف معياري (0.812). في هذا السياق، يمكن القول إن حرية التعبير قد تعاني من فجوة بين المفهوم والممارسة، حيث قد تُستخدم أدوات وأنظمة سياسية للحد من هذا الحق، مما ينعكس سلباً على ثقة الشباب بالمجال العام.

- تلعب وسائل الإعلام دوراً محورياً في تشكيل الرأي العام، لكنها غالباً ما تخضع لتوجيهات وسياسات قد تحدّ من حريتها، ما يجعلها لا تعكس الواقع كما هو. وقد أظهرت النتائج أن (50.3%) من الشباب يرون أن الإعلام لا يعكس حرية التعبير في المجتمع، على الفقرة (تعكس وسائل الإعلام في المجتمع حرية التعبير) وهي ترتيبها ل4، بينما يرى (31.8%) أن ذلك يحدث إلى حد ما. وقد جاء الوسط الحسابي (1.68) باتجاه رأي متوسط وانحراف المعياري (0.762) من هذا المنطلق، قد تتحول وسائل الإعلام إلى أداة لإنتاج "وعي زائف" بدلاً من أن تكون وسيلة توعية حقيقية. وهذا يُعد انحرافاً عن دورها المفترض في بناء ثقافة سياسية ناضجة وداعمة للحريات.

- تشير الفقرة (أجد بان حرتي الشخصية لا تتعارض مع القيم الاجتماعية السائدة في المجتمع) إن جدلية الحرية الشخصية والقيم الاجتماعية عند الحديث عن التفاعل بين الحريات الفردية والقيم الاجتماعية، أشار المبحوثون بنسبة (41.5%) من الشباب إلى أن حريتهم لا تتعارض مع القيم السائدة، ويؤكد العالم "أكسل هونيث" على أن الحرية لا تتحقق إلا من خلال الاعتراف المتبادل، لا حرية إذن إلا في ظل اعتراف متبادل، اعتراف يتحقق كلما انخرط الأفراد في عمل المؤسسات الاجتماعية. ومن هذا المنطلق، فإن الانخراط في المجتمع ومؤسساته هو شرط جوهري لممارسة الحرية بشكل فعال، ما يدعونا لفهم الحرية ليس كحق فردي فقط، بل كمشروع جماعي يتطلب نضالاً يومياً مستمراً. (بوطيب، 2015، ص. 79). بينما (31.5%) يرون أن ذلك لا يتفقون، و(27%) يشعرون بوجود تعارض. بلغ الوسط الحسابي في هذا المؤشر (2.10) ذو الاتجاه رأي متوسط بترتيب ل 1، مع انحراف معياري (0.850)،

ت	الفقرة	العدد	اتفق	إلى حد ما	لا اتفق	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاه رأي	الترتيب
1	النظام السياسي يتيح لنا المشاركة الفاعلة	32	136	232	1.50	0.641	منخفض	1	
		8	34	58					
2	الديمقراطية تختزل بالانتخابات	79	182	139	1.85	0.724	متوسط	4	
		19.8	45.5	34.8					
3	الديمقراطية هي احقاق الحقوق والقيام بالواجبات	216	112	72	2.36	0.769	عالي	6	
		54	28	18					
4	انتخب بدون ضغط	132	149	119	2.03	0.792	متوسط	5	
		33	37.3	29.8					
5	تعدد الاحزاب السياسية حالة ايجابية ديمقراطية	24	162	214	1.53	0.609	منخفض	2	
		6	40.5	53.5					
6	العراق بلد ديمقراطي	88	120	192	1.74	0.796	متوسط	3	
		22	30	48					

مما يدل على وجود قدر من التوازن ولكنه ليس حاسماً.

- كما يشير أيضاً العالم "أكسل هونيث" لا يمكن تصور نظام عادل من دون الدفاع المتزامن عن حرية الفرد، فالعدالة لا تفهم إلا كحماية ودعم وتحقيق لحرية أعضاء المجتمع مجتمعين. (بوطيب، 2015، ص. 78) وبذلك فيما يتعلق بعدالة القوانين في حماية الحريات التي تنص (القوانين عادله في حماية الحريات)، فإن (37.3%) من الشباب يرون أنها عادلة إلى حد ما، بينما (36%) يعتبرون أنها تتطبق، و (26.8%) لا يرون ذلك. وقد بلغ الوسط الحسابي (1.91) ذو الاتجاه رأي متوسط بترتيب ل 2، والانحراف المعياري (0.788) فإن العدالة لا تنفصل عن حرية الفرد، بل هي إطار يضمن وجودها وممارستها بفعالية.

## ثانياً: محور مقياس الديمقراطية

## جدول (2) قياس الديمقراطية

- وفي كتاب "نماذج الديمقراطية" لـ ديفيد هيلد" يشير "ألوند وفيربا" إلى أن استمرارية أي نظام سياسي على المدى الطويل تعتمد على مدى قبوله من قبل المواطنين، بوصفه شكلاً شرعياً للحكم من حيث الجوهر. وبحسب رأيهما، فإن الديمقراطية تُقبل بهذا المعنى ليس فقط من قبل النخب، بل أيضاً من قبل غير النخب، ما يعكس نوعاً من التوافق المجتمعي حول شرعية النظام. وقد توصلنا إلى هذا الاستنتاج من خلال اعتماد مؤشر يقيس مدى قبول الأفراد لبلدهم ولمؤسساته السياسية، وكذلك مدى الشعور بشرعية هذه المؤسسات في نظرهم. (هيلد، 2024، ص. 287).

وفي هذا الإطار، جاءت نتائج الدراسة لتشير إلى أن (58%) من الشباب لا يشعرون بأن النظام السياسي يتيح لهم فرصة المشاركة الفاعلة عندما وجها ففرتنا اخذت الترتيب لـ 1 (النظام السياسي يتيح لنا المشاركة الفاعلة) ورغم هذه الرؤية، إلا أن الواقع قد يُظهر فجوة بين هذه النظرية وتطبيقها، خاصة في السياقات التي يعاني فيها الشباب من ضعف في التمثيل والمشاركة السياسية الفاعلة. إذ إن المشاركة السياسية لا تقتصر على التصويت في الانتخابات فقط، بل تتعدّد أوجهها لتشمل الانخراط في النقاشات العامة، التعبير عن الرأي، والعمل المدني، وغيرها من أشكال التفاعل مع الشأن العام. بينما (34%) فقط يرون أن ذلك ينطبق عليهم إلى حد ما، ما يعكس نسبة كبيرة من الإحباط أو الشعور بالإقصاء. وقد بلغ الوسط الحسابي لهذا المؤشر (1.50) أي اتجاه رأي منخفض، مع انحراف معياري (0.641)، ما يؤكد انخفاض مستوى رضا الشباب عن إمكانيات المشاركة السياسية المتاحة لهم. هذا الانخفاض قد يعكس فجوة في الثقة السياسية بين الشباب والمؤسسات الرسمية، الأمر الذي قد يشكل تحدياً أمام تعزيز الشرعية السياسية، كما ربطها "ألوند وفيربا" بشرط القبول المجتمعي الواسع.

- لا يكفي لنظام ما أن يُجري انتخابات حتى يُطلق عليه وصف ديمقراطي، فالديمقراطية الحقيقية تعتمد على مجموعة من المؤشرات المتداخلة، من أبرزها: الحرية، الشفافية، المساءلة، الفصل بين السلطات، العدالة في توزيع السلطة والموارد، وجود الأمن والأمان، والسماح لجماعات الضغط بممارسة أدوارها بحرية دون ملاحقة أو خوف. فالانتخابات ليست سوى جزء من حزمة عناصر أساسية تضمن وجود ديمقراطية فعلية وليست شكلية. فكانت اجابات على الفقرة ذو الترتيب لـ 4 (الديمقراطية تختزل بالانتخابات) وقد أظهرت النتائج أن (45.5%) من المشاركين يوافقون "إلى حد ما" على أن الديمقراطية تختزل فقط في الانتخابات، بينما رأى (34.8%) أن هذا الوصف لا ينطبق، و (19.8%) فقط يعتقدون أن الديمقراطية فعلاً تقتصر على الانتخابات. وهذا التباين يعكس إدراكاً متفاوتاً لمفهوم الديمقراطية بين المواطنين، وربما يدل على وجود وعي نسبي بأبعادها الأوسع. وبلغ الوسط الحسابي (1.85)، مع انحراف معياري (0.7240)، ما يعكس تقييماً متوسطاً يميل إلى التشكيك في اختزال الديمقراطية بالصندوق الانتخابي فقط. من جانب آخر، يُعد الوعي الديمقراطي المجتمعي أحد الأسس التي تساهم في ترسيخ الشرعية السياسية، والتي تمنح بدورها القادة قوة ومشروعية مستمدة من المشاركة الفعلية لا الشكلية ولكن، هذه المشاركة لا تُبنى إلا على أساس الثقة السياسية، وهو عنصر جوهري بات يعاني من الضعف. فنلاحظ أن نسب المشاركة في الانتخابات تتناقص مع كل دورة انتخابية جديدة، وهو ما قد يُفسّر على أنه نتاج مباشر لانعدام الثقة بين المواطنين والنظام السياسي. في هذا السياق، يبدو أن الممارسة السياسية الحقيقية تغيب في كثير من الأحيان، بينما يُفترض

بالديمقراطية أن تكون تشاركية، تضمن انخراط الأفراد في العملية السياسية ليس فقط عند التصويت، بل من خلال الرقابة، التعبير الحر، وتقديم المبادرات والمساءلة المستمرة.

- وقد أظهرت نتائج الدراسة أن (54%) من المشاركين يرون أن المواطنة الحقيقية تتحقق في ظل نظام ديمقراطي قائم على سيادة القانون، حيث تُصان الحقوق وتُفرض الواجبات بشكل متوازن على الفقرة التي تشير (الديمقراطية هي احقاق الحقوق والقيام بالواجبات). بمعنى تشكل العلاقة بين الديمقراطية والمواطنة في إطار تفاعلي يعتمد على مدى تحقق العدالة الاجتماعية وتوزيع الحقوق والواجبات توزيعاً عادلاً في المقابل، عبّر (28%) عن موافقتهم الجزئية على هذه العلاقة، بينما رفضها (18%)، مُستدئين إلى وجود تفاوتات طبقية حادة في المجتمع، مثل صعود ما يُعرف بـ "الطبقات الرثة" (أو المهمشة)، وتركز الثروة في فئات محدودة، مما يُضعف إمكانية تحقيق عدالة اجتماعية شاملة. وتعزز هذه النتائج وفيها اتجاه الوسط الحسابي عالياً البالغ (2.36) بانحراف معياري (0.769) وبترتيب ل 6. أن غياب الديمقراطية التشاركية والعدالة التوزيعية يُؤد شعوراً عاماً بعدم المساواة، حتى في حال وجود إطار قانوني نظرياً. وهذا يتطلب مراجعة نقدية لآليات تمكين المواطنة، لا سيما في المجتمعات ذات التركيبة الطبقية المعقدة.

- أظهرت نتائج الدراسة أن (37.3%) من المشاركين أبدوا موافقتهم الجزئية على عبارة ذو الترتيب ل 5 (انتخب بدون ضغط)، بينما عارضها (29.8%)، في حين وافق عليها تماماً (33%) تشير هذه النتائج إلى وجود تناقض واضح في إدراك حرية الاختيار الانتخابي، خاصة في المجتمعات التي تعاني من انقسامات طائفية وعشائرية، حيث يميل الناخبون إلى التصويت بناءً على الانتماءات الضيقة (المذهبية أو العشائرية) بدلاً من البرامج السياسية. في مثل هذه البيئات، تتعرض العملية الانتخابية لضغوط متعددة، سواء من الأهل أو العشيرة أو الأحزاب، مما يحول الناخبين إلى "زئان" للعملية السياسية بدلاً من كونهم مشاركين فاعلين. كما أن غياب الوعي الانتخابي، وضعف البرامج السياسية للمرشحين - الذين يعتمدون غالباً على الخطاب الهوياتي بدلاً من المقننات البرمجية يُفقم من أزمة الديمقراطية الهشة. وتؤكد المؤشرات الإحصائية حيث بلغ الوسط الحسابي (2.03) الذي اتجاهاً متوسطاً وانحراف معياري (0.792) على أن التحديات الانتخابية تشكل عائقاً جوهرياً أمام تعزيز الديمقراطية، خاصة في ظل عدم وضوح معايير الاختيار لدى الناخب. وغياب البرامج السياسية المقننة لدى المرشحين. والهيمنة الطائفية والعشائرية على السلوك الانتخابي. ولهذا إن ضعف الوعي الانتخابي، مقرونًا بهيمنة الخطاب الهوياتي، يحول الانتخابات إلى أداة لتعزيز الانقسام بدلاً من كونها آلية لتداول السلطة سلمياً.

- يشير الباحث في كتاب "المشاركة السياسية" إلى مقولة المستشار الألماني الأسبق "ويلي برانت" "الإنسانية جميعاً في قارب واحد"، والتي تعكس ضرورة تضامن الفاعلين السياسيين لتعزيز التماسك الاجتماعي. فإذا كان هذا المبدأ ينطبق على المستوى العالمي، فمن الأولى أن يلتزم به السياسيون داخل الوطن الواحد، عبر إشراك المواطنين في صنع القرار. وتجنب الإقصاء السياسي الذي يُضعف الشراكة الوطنية. بناء تحالفات واسعة كما أشار "أنطونيو غرامشي" الكتلة التي تجمع مكونات متنوعة سياسياً وثقافياً دون تناقضات جوهرية، واسماها بالكتلة التاريخية، وهذا يُقلص الهيمنة الديكتاتورية ويُعزز المسار المدني الديمقراطي. (الادريسي، 2016، ص. 33).

على الرغم من أن التعددية الحزبية تُعدُّ مؤشراً صحياً في النظم الديمقراطية، لذلك جاءت فقرتنا في المقياس بالترتيب ل 2 والتي تنص (تعدد الأحزاب السياسية حالة إيجابية ديمقراطية) وبينت النتائج (53.5%) من المشاركين في الدراسة لا يوافقون عليها. ان

تعدد الأحزاب في الواقع العراقي يكشف اختلالاً وترهلاً وغياب للفاعلية واضحاً. بينما وافق (6%) فقط، ووقف (40.5%) موقفاً محايداً. وان ربما السبب الجوهرى بوجود أكثر من 300 حزب في العراق، مما يعكس "ترهلاً حزبياً" يُضعف التمثيل الحقيقي، ويحول الأحزاب إلى أدوات لتعزيز الانقسامات الطائفية أو المذهبية بدلاً من البرامج السياسية. وان مؤشرات الوسط الحسابي كان منخفض بواقع (1.53)، الانحراف المعياري (0.609)، التي تُظهر تشكيكاً جماعياً في جدوى التعددية الحزبية الحالية.

- تشير نتائج الدراسة حول الفقرة (العراق بلد ديمقراطي) والذي ترتيبها لـ 3 إلى أن (48%) من المشاركين لا يوافقون على توصيف العراق كبلد ديمقراطي، فمن معايير الديمقراطية هي سيادة القانون، والتداول السلمي للسلطة وحرية الإعلام. بينما أبدى (22%) فقط موافقتهم، في حين تحفظ (30%) بموقف محايد. مع وسط حسابي اتجاهاً متوسطاً (1.74) وانحراف معياري (0.796) نستدل من ذلك هناك مفارقات في بعض الأنظمة الديمقراطية تكون الشكلية أي بمعنى وجود هياكل ديمقراطية منها انتخابات، برلمان، تعددية حزبية ولكنها تقتقد إلى الفاعلية مع غياب المقومات الجوهرية، وضعف حرية التعبير وتقييد الحريات العامة مع هيمنة المحاصصة الطائفية على القرار السياسي. لاسيما انتشار الفساد المؤسسي الذي يقوض مبدأ المساواة. وهذه جميعها تعزو إلى خلل في العقد الاجتماعي.

### ثالثاً: محور مقياس الممارسات الفعلية للمفهومين

#### جدول (3) ممارسات الفعلية

الترتيب	اتجاه الرأي	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	لا اتفق	الى حد ما	اتفق	العدد	الفقرة	ت
1	متوسط	0.786	1.98	128	153	119	العدد	فهمت الحرية والديمقراطية من خلال وسائل التواصل	1
				32	38.3	29.8	%		
3	متوسط	0.818	1.82	176	120	104	العدد	المؤسسة الجامعية عززت فهمي للحريات والديمقراطية	2
				44	30	26	%		
6	منخفض	0.669	1.56	216	144	40	العدد	المؤسسات الرسمية في المجتمع تعزز قيم الديمقراطية والحرية	3
				54	36	10	النسبة		
4	متوسط	0.851	1.72	216	80	104	العدد	المؤسسات التعليمية تدعم حرية النقاش والحوار	4
				54	20	26	%		
2	متوسط	0.797	1.92	144	144	112	العدد	الفضاء العراقي عادل	5
				36	36	28	%		
7	منخفض	0.640	1.54	216	152	32	العدد	الحكومات المحلية تعمل بمبدأ المشاركات الشعبية	6
				54	38	8	%		
5	منخفض	0.749	1.60	224	112	64	العدد	المؤسسة التشريعية تمارس حريتها بتشريع القوانين	7
				56	28	16	%		

- تُعدّ وسائل التواصل الاجتماعي من العناصر الأساسية في الحياة المعاصرة، إذ تلعب دورًا مزدوجًا في نشر المعلومات. فمن جهة، قد تسهم هذه الوسائل في رفع مستوى الوعي ونشر المعرفة، ومن جهة أخرى، قد تؤدي إلى تسطيح المفاهيم أو نقل معلومات مغلوبة. ويُعد الوصول السهل للمعلومة من أبرز سمات هذه المنصات، حيث أصبح بالإمكان الاطلاع على مختلف الموضوعات بسهولة وفي أي وقت. وقد أظهرت نتائج تنوعاً في الآراء وكان اتجاههم متوسط وبترتيب ل 1 على فقرة (فهمت الحرية والديمقراطية من خلال وسائل التواصل الاجتماعي) إذ كانت النسبة الأعلى من الإجابات تميل إلى حد ما بنسبة بلغت (38.3%)، وتليها "لا أوافق" بنسبة (32%)، ثم أوافق بنسبة (29.8%). وهو ما يشير إلى ميل طفيف نحو الموافقة الجزئية. وقد بلغ الوسط الحسابي (1.98)، فيما بلغ الانحراف المعياري (0.786)، مما يدل على وجود تباين معتدل في آراء الباحثين.

- تمثل الجامعة فضاءً ثقافياً واجتماعياً حيويًا يُسهم في إعادة تشكيل مفاهيم الشباب وتطوير وعيهم، لا سيما في القضايا الأساسية مثل الحريات والديمقراطية. إذ تُعدّ هذه المرحلة محورية في حياة الطلاب، حيث تُصحح المدارك وتُبنى فيها المفاهيم على أسس نقدية وعلمية. ومع ذلك، كشفت نتائج المقياس حول الفقرة التي حملت عنوان (المؤسسة الجامعية عززت فهمي للحريات والديمقراطية) واخذت الترتيب ل 3 عن تباين ملحوظ في آراء المشاركين. فقد أشار (44%) من الباحثين إلى أنهم لا يتفوقون مع العبارة، وهي النسبة الأعلى، قد تعكس وجود فجوة بين التوقعات من الدور التثقيفي للجامعة والواقع الفعلي، تليها إلى حد ما بنسبة (30%)، في حين عبّر (26%) فقط عن اتفاقهم مع الفقرة. وقد بلغ الوسط الحسابي للإجابات (1.82) أي بمعنى اتجاه الراي كان متوسطاً، مما يعكس ميلاً نحو عدم الاتفاق، أما الانحراف المعياري فقد بلغ (0.818)، وهو ما يشير إلى وجود درجة معتدلة من التباين في الآراء.

- تُعتبر المؤسسة التعليمية أحد الفضاءات الحيوية التي يُفترض أن تعزز الوعي الفكري والنقدي لدى الطلبة، من خلال إتاحة المجال للنقاش والحوار الحر. وهذا الدور يُعدّ امتداداً طبيعياً لما تم التطرق إليه في الفقرة السابقة حول مساهمة الجامعة في تشكيل المفاهيم الديمقراطية والحريات. أن نتائج المتعلقة بالفقرة والذي ترتيبها ل 4 (المؤسسات التعليمية تدعم حرية النقاش والحوار) أظهرت تراجعاً واضحاً في مستوى الرضا بين الطلبة. تشير هذه النتائج إلى وجود فجوة بين التوقعات والدور الفعلي الذي تقوم به المؤسسات التعليمية فقد بلغت نسبة من لا يتفوقون معها (54%)، وهي النسبة الأكبر، بينما (26%) فقط عن اتفاقهم، في حين جاءت نسبة المحايدون عند (20%). وفي هذا السياق اتجاه الراي كان متوسطاً فقد بلغ (1.72)، بينما سجل الانحراف المعياري (0.851)، دالاً على وجود تفاوت ملحوظ في وجهات النظر بين المشاركين. تشير هذه المعطيات إلى أهمية إعادة النظر في السياسات التعليمية، وضرورة دمج مناهج تدعم التفكير النقدي وتعزز من ثقافة الحوار، مع الاستفادة من قوة وسائل التواصل الحديثة بطريقة توعوية ممنهجة. فالتكامل بين الإعلام الرقمي والتعليم الرسمي يمكن أن يشكل أرضية صلبة لبناء وعي طلابي قادر على التفاعل الإيجابي مع قيم الحرية والديمقراطية.

- تشير البيانات إلى أن اتجاه أفراد العينة كان منخفض حول الفقرة والذي ترتيبها ل 6 (المؤسسات الرسمية في المجتمع تعزز قيم الديمقراطية والحرية) وقد بلغ متوسط الحسابي (1.56) بانحراف معياري (0.669)، مما يُظهر تبايناً في الآراء. فإن (54%) من أفراد العينة يُعبّرون عن عدم اتفاقهم مع فاعلية هذه المؤسسات في تحقيق ذلك. لا يمكن تقييم مستوى الديمقراطية في أي مجتمع دون فحص أداء مؤسساته ومدى تطبيقها للقوانين وممارستها للديمقراطية. ولا سيما المرتبطة بالسلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية وصولاً إلى مختلف المؤسسات الأخرى. إذا ما تحولت هذه المؤسسات إلى أدوات للهيمنة أو الفساد، فإنها تفقد شرعيتها وتصبح عاجزة عن

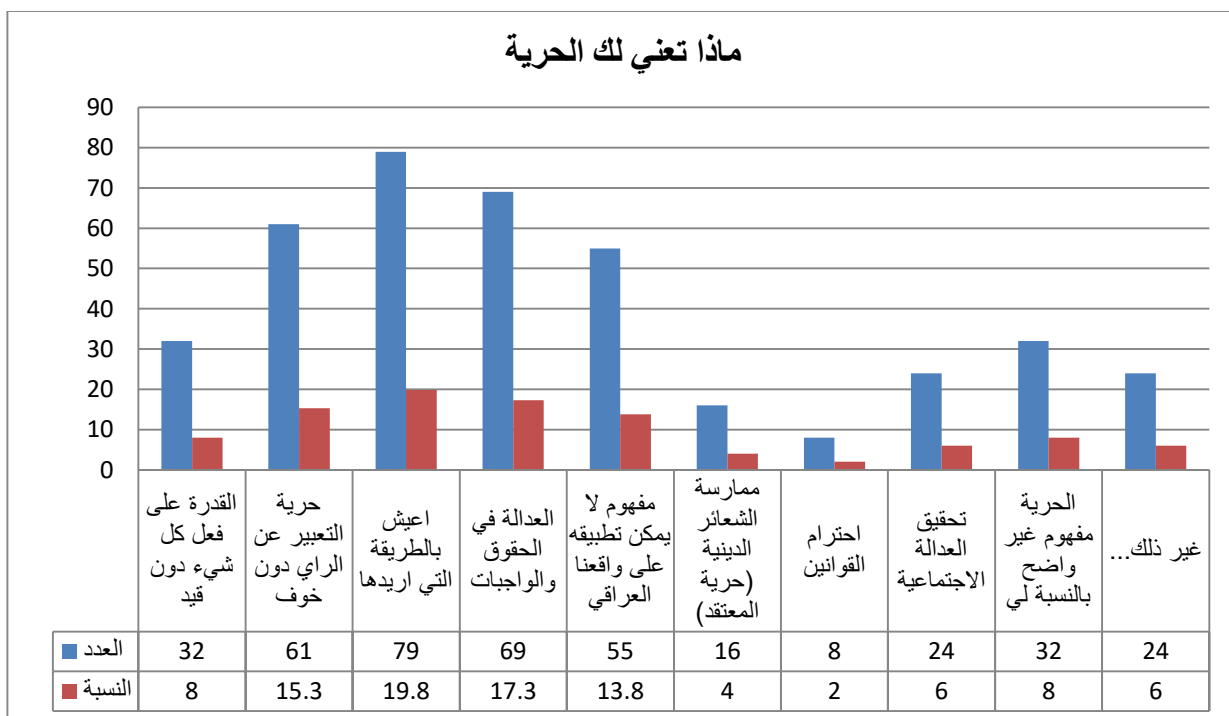
ضمان الممارسة الديمقراطية السليمة. في المقابل، أظهر (36%) من المستجيبين موقفاً محايداً، بينما وافق (10%) فقط. من ناحية أخرى، تُظهر الممارسة اليومية غيابة واضحة لتطبيق القيم الديمقراطية. يتطلب تعزيز هذه القيم إدراجها في البرامج اليومية للمؤسسات، سواء الرسمية أو غير الرسمية. كما أن وعي الأفراد بحقوقهم وواجباتهم يُعد عاملاً حاسماً في احترام القانون، مما يُساهم في بناء مواطن يتمسك بالهوية الوطنية ويُقدّس سيادة القانون. لا تقتصر الديمقراطية على الجانب السياسي أو الإجرائي، كإجراء الانتخابات، بل يجب أن تتحول إلى سلوك يومي يشمل جميع جوانب الاجتماعية والثقافية. فالسؤال الجوهرى هنا ليس ما إذا كان النظام ديمقراطياً نظرياً، بل ما إذا كانت الممارسات الفعلية تُترجم هذه القيم. إلى أي مدى يُمكن أن تمتد الديمقراطية لتشكّل نمط حياة متكاملًا، بدلاً من أن تبقى حبيسة الإطار السياسي الشكلي؟

- تشير نتائج الدراسة إلى انقسام الرأي العام كان متوسطاً حول عدالة القضاء العراقي، على الفقرة والذي كان ترتيبها ل 2 (القضاء العراقي عادل) حيث يتوزع المبحوثين بين ثلاث فئات رئيسية (36%) يعتبرون القضاء عادلاً، و(36%) آخرون يتخذون موقفاً محايداً، بينما (28%) فقط يُعبرون عن اتفاقهم مع هذا الطرح. ويُظهر الوسط الحسابي (1.92) والانحراف المعياري (0.797) تبايناً واضحاً في تقييم أداء المؤسسة القضائية، مما يشير إلى وجود هوة بين الصورة الذهنية للقضاء وواقعه الفعلي. يُعد القضاء ركيزة أساسية في بناء الدولة الحديثة، وحارساً للعدالة وحقوق الأفراد. غير أن ثقة المجتمع به لا تُمنح بشكل اعتباطي، بل ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالأداء الموضوعي والملموس للمؤسسة القضائية. فكلما ارتفعت درجة النزاهة والشفافية في القرارات القضائية، تعززت شرعية هذه المؤسسة وازدادت ثقة المواطنين بها. على الرغم من الأهمية البالغة للقضاء.

- تشير البيانات إلى وجود فجوة واضحة بين المبدأ النظري للمشاركة الشعبية والتطبيق العملي له في عمل الحكومات المحلية، حيث كان اتجاه رأي العينة منخفضاً على الفقرة (عمل الحكومات المحلية بمبدأ المشاركات الشعبية) ذو الترتيب ل 7 وتكشف النتائج أن غالبية المبحوثين (54%) يعبرون عن عدم اتفاقهم مع ممارسة الحكومات المحلية لمبدأ المشاركة الشعبية، في حين أبدى (38%) موقفاً محايداً، ولم يوافق على هذه الفقرة سوى (8%) فقط من العينة. هذه المؤشرات تنذر بوجود أزمة في العلاقة بين الحكومات المحلية والمواطنين، حيث تتحول الديمقراطية التشاركية من مبدأ دستوري إلى مجرد شعارات غير مطبقة على أرض الواقع. مما يستدعي إعادة النظر في آليات المشاركة الشعبية ومدى جدية الحكومات المحلية في تفعيلها. ولتعزيز المشاركة الشعبية يتطلب تطوير آليات واضحة ومباشرة لمشاركة المواطنين في صنع القرار وتعزيز الشفافية في عمل الحكومات المحلية وإيجاد قنوات اتصال فعالة بين المواطنين والمسؤولين المحليين وتنظيم حملات توعوية بأهمية المشاركة الشعبية وتبني معايير واضحة لتقييم أداء الحكومات المحلية في مجال المشاركة الشعبية. وفي هذا الإطار " تصف "نانسي فريزر" العدالة الاجتماعية بالمناصفة التشاركية داخل جميع مناحي الحياة الاجتماعية. بيد أن المناصفة التشاركية تفترض في الوقت نفسه شكلاً من الاعتراف بكل فرد من المجتمع وقدرته على الولوج دون تمييز إلى الموارد المادية. وبعبارة أدق تقوم العدالة الاجتماعية عندها على شرط موضوعي وآخر بين ذاتي ومقتضى الشرط الموضوعي هو أولاً: توزيع الموارد المادية بطريقة تسمح للمشاركين التمتع بالاستقلالية وإمكانية التعبير عن الذات. ثانياً: منافحة كل أشكال اللامساواة المادية والتبعية الاقتصادية التي تقف عائقاً أمام المناصفة التشاركية". أما الشرط البين ذاتي فيقتضي وجود احترام مساوٍ لكل المشاركين ويضمن لهم تكافؤ الفرص في البحث عن المكانة الاجتماعية (معافة، 2023، ص. 38) تقترح "فريزر" كبديل عن النموذج الليبرالي للفضاء العمومي براديجما جديداً تطلق عليه اسم "الفضاء العمومي العابر للأوطان"، وترى فيه الفكرة الجديدة

بالاعتماد لأنها تقوم على الواقع الاجتماعي. وهي ضرورية لمن يبحثون على إعادة صياغة نظرية عن الديمقراطية في إطار ما "يسمى ب الكوكبة ما بعد الوطنية" (معافة، 2023، ص. 45) إذ بلغ المتوسط الحسابي (1.54)، مع انحراف معياري بلغ (0.640).

- تشير نتائج الدراسة إلى وجود فجوة واضحة بين المهام الدستورية للمؤسسة التشريعية وأدائها الفعلي حول الفقرة (المؤسسة التشريعية تمارس حريتها بتشريع القوانين) اتجاه رأيها كان منخفضاً وترتيبها لـ 5، مما يعكس تبايناً واضحاً في تقييم أداء هذه المؤسسة المحورية في النظام السياسي. تكشف البيانات أن (56%) من أفراد العينة لا يرون أن المؤسسة التشريعية تمارس صلاحياتها بشكل مستقل وفعال، بينما عبر (16%) فقط عن اتفاقهم مع أداء هذه المؤسسة، في حين اتخذ (28%) موقفاً محايداً. هذه النسب تنذر بأزمة ثقة حقيقية في أداء السلطة التشريعية. من الناحية النظرية، تقع على عاتق المؤسسة التشريعية ثلاث وظائف رئيسية: تشريع القوانين، ومراقبة أداء الحكومة، والحفاظ على التوازن بين السلطات. إلا أن الواقع يكشف عن اختلالات كبيرة في هذه الوظائف، حيث تتداخل الصلاحيات بين السلطات بشكل يخل بمبدأ الفصل بين السلطات الذي يُعد ركيزة أساسية لأي نظام ديمقراطي. نستدل من ذلك أبرز الإشكاليات التي تواجهه هذه المؤسسة تجاوز المؤسسة التشريعية لحدود صلاحياتها أحياناً وممارستها لبعض الصلاحيات التنفيذية وضعف الآليات الرقابية على أداء الحكومة وقصور في الإنتاج التشريعي الذي لا يستجيب في كثير من الأحيان لمتطلبات التنمية واحتياجات المجتمع لضمان قيام المؤسسة التشريعية بدورها الدستوري بشكل فعال، لا بد من: تعزيز استقلالية العمل التشريعي، تفعيل آليات الرقابة البرلمانية، ووضع ضوابط واضحة تحفظ التوازن بين السلطات، و تطوير الأداء التشريعي ليكون أكثر استجابة للتحديات المجتمعية. في الختام، تشير النتائج إلى حاجة ماسة لإصلاح هيكلي في أداء المؤسسة التشريعية لاستعادة ثقة المواطنين وضمان قيامها بوظائفها الدستورية على الوجه الأمثل، بما يخدم المصلحة العامة ويحقق التوازن المنشود بين سلطات الدولة. حيث بلغ المتوسط الحسابي (1.60) بانحراف معياري (0.749).

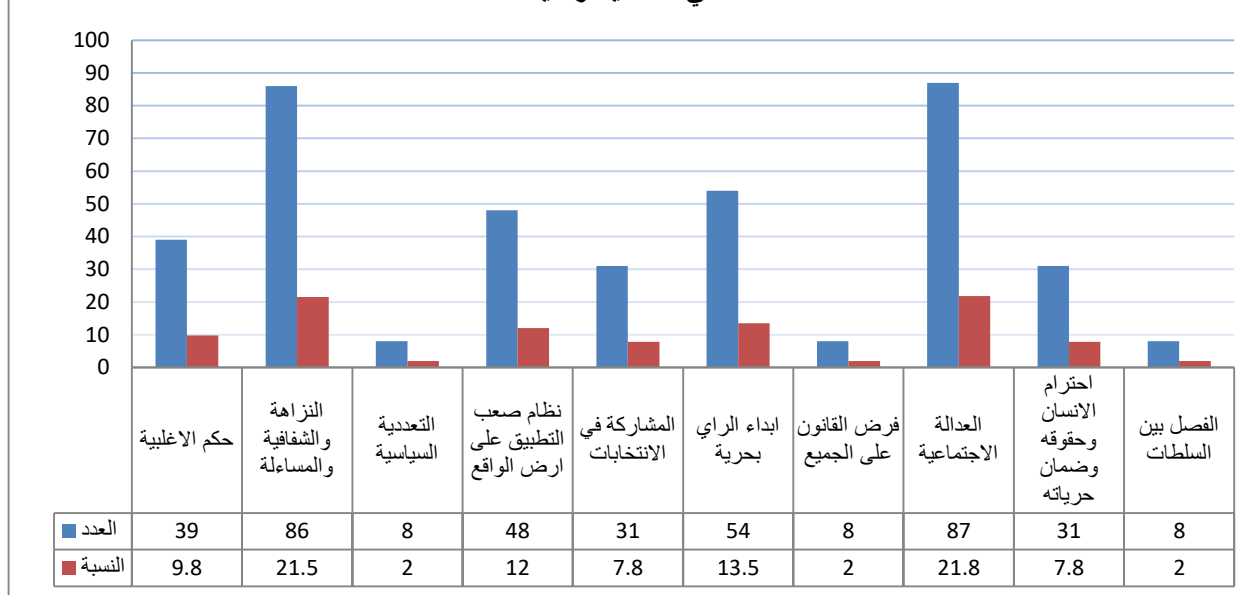


- إن الفهم الموضوعي للحرية لا ينشأ بمعزل عن السياقات الاجتماعية والثقافية والسياسية، بل يتشكّل ضمن منظومات قيمية تُحدد معايير وحدود الممارسة، وترسم خطوطاً فاصلة لما يمكن قبوله أو رفضه في الوعي الجمعي. فالحرية ليست مفهوماً مجرداً أو مطلقاً، بل تتجلى من خلال ممارسات فعلية تتأثر بالبيئة التاريخية والأنظمة السياسية التي تحكم المجتمعات. في السياق العراقي، كانت الحرية إحدى أكثر القيم تعرضاً للتشويه والتأطير ضمن أنظمة سلطوية سابقة، لا سيما في ظل النظام الاستبدادي الذي ساد قبل عام 2003. فقد تشكّل وعي الأفراد خلال تلك الفترة في مناخٍ من القمع والخوف والتردد، مما أدى إلى تغييب المعنى الحقيقي للحرية. هذا الواقع ساهم في بناء بنية ثقافية تؤسس لثقافة الخضوع أكثر من ثقافة التمكين، حيث أصبح الخوف قيمة اجتماعية مستقرة توطر التصورات الفردية والجمعية عن "الحرية الممكنة". وبعد عام 2003، شهد المجتمع العراقي انفتاحاً واسعاً لكنه اتسم بالفوضى وعدم وضوح المفاهيم. فقد أُسيء فهم الحرية، وجرى في بعض الأوساط الخلط بينها وبين الانفلات. فغابت الحدود الفاصلة بين التعبير المشروع والانتهاك المجتمعي، وبين حرية الرأي والتحريض الطائفي/الديني.

هذا الخلط في المفاهيم لم يكن فقط نتيجة تراكمات تاريخية، بل أيضاً بسبب غياب استراتيجيات واضحة لتأصيل ثقافة الحرية في المناهج التربوية والنظم القانونية. فالتعليم، إلى جانب تطبيق القانون بشكل عادل، يشكلان ركيزتين أساسيتين في بناء وعي مجتمعي قادر على التمييز بين الحرية كممارسة حضارية، وبين الفوضى كسلوك تفويضي للنظام العام. وفي إطار فهم مخيال الشباب العراقي لمفهوم الحرية، أظهرت نتائج الدراسة أن أعلى نسبة من المبحوثين (19.8%) يرون أن الحرية تتمثل في احترام الآخرين والتعايش معهم، تلتها نسبة (17.3%) الذين ربطوها بالعدالة في الحقوق والواجبات. بينما اعتبر (15.3%) أن الحرية تعني التعبير عن الرأي دون خوف. في المقابل، أشار (13.8%) من المشاركين إلى أن مفهوم الحرية لا يمكن تطبيقه في الواقع العراقي، ما يعكس حالة من التشكيك أو الإحباط من إمكانية تحقق الحرية كممارسة فعلية.

تُبرز هذه النتائج تبايناً واضحاً في تصورات الشباب العراقي تجاه مفهوم الحرية، الأمر الذي يعكس هشاشة البنية الثقافية التي توطر المفهوم من جهة، وغياب الوعي المؤسسي الذي يُفترض أن يكون حاملاً لهذا المفهوم من جهة أخرى. ويستدعي هذا الواقع الحاجة إلى مراجعة جذرية على مستوى السياسات التعليمية والثقافية، من أجل ترسيخ فهم دقيق ومعتدل لمفهوم الحرية يراعي الخصوصية الثقافية دون أن يتكرر للقيم الكونية لحقوق الإنسان.

## ماذا تعني لك الديمقراطية



لا يمكن اختزال الديمقراطية في شعارات أو نصوص قانونية كقانون الانتخابات، بل هي ممارسة حياتية تُترجم عبر التزام الأفراد والمؤسسات بالقوانين في الحياة العامة. فالديمقراطية الحقيقية تتجاوز الإطار السياسي الرسمي لتشمل بناء وعي الفرد وسلوكه اليومي. ورغم أن النظام السياسي في بعض الدول يوصف بالديمقراطي، إلا أن التساؤل يبقى مطروحاً حول ما إذا كانت الممارسات اليومية سواء على مستوى الأفراد أو المؤسسات تعكس بالفعل قيماً ديمقراطية. فالى أي مدى يمتد هذا النظام ليشمل النسيج الثقافي والاجتماعي؟ وهل تتجلى الديمقراطية كأسلوب حياة، أم أنها محصورة فقط في الفعل السياسي؟ بناءً على نتائج الدراسة، سُئل المبحوثين عن فهمهم الخاص للديمقراطية وأولوياتهم في تحديد أهم ملامحها. وقد أظهرت النتائج أن العدالة الاجتماعية تصدرت قائمة التمثلات بنسبة (21.8%)، تلتها النزاهة والشفافية بنسبة (21.5%)، بينما جاءت حرية إبداء الرأي في المرتبة الثالثة بنسبة (13.5%). أما نسبة الذين رأوا أن الديمقراطية نظام يصعب تطبيقه على أرض الواقع فقد بلغت (12%)، فيما عبّر (9.8%) عن فهمهم للديمقراطية من خلال مفهوم حكم الأغلبية، في حين رأى (7.8%) أنها تتمثل في احترام حقوق الإنسان وضمان حرياته، بينما حصلت مفاهيم مثل فرض القانون على الجميع والفصل بين السلطات على أدنى نسب تمثيل، بواقع (2%) لكل منهما. تُظهر هذه النتائج تنوعاً في مخيال الشباب حول مفهوم الديمقراطية، مما يدل على أن المفهوم لا يزال فضفاضاً في أذهان كثيرين، وقد يخضع لتفسيرات ذاتية أو سياقية بحسب تجارب الأفراد وواقعهم المجتمعي. ومن الملاحظ أن التصورات تركزت أكثر على بُعد الاجتماعي للديمقراطية، وعلى رأسه العدالة الاجتماعية، ما يدل على أولوية القضايا المعيشية في وعي الشباب، مقارنةً بالركائز المؤسسية للنظام الديمقراطي. وفي هذا السياق، يمكن الاستفادة من طرح الفيلسوفة السياسية "نانسي فريزر"، التي ترى أن العدالة بمعناها الجوهرية تقوم على "التكافؤ في المشاركة" وتصف موقفها بأنه "تفسير ديمقراطي جذري لمبدأ القيمة الأخلاقية المتساوية"، وهو التفسير الذي يدعم السياسات المعنية بتوسيع العدالة. وتضع فريزر مفهوم التكافؤ في المشاركة كعنصر محوري في المجال العام، إذ لا يمكن بناء ديمقراطية فعّالة دون توفير بيئة تتيح لجميع الأفراد فرصاً متساوية للمشاركة والتأثير. (Ferrarese, 2015)

## الاستنتاجات

1. وجود أزمة ثقة بين الشباب والنظام السياسي والمؤسسات الرسمية، تتجلى في تقييمهم المتدني لفرص المشاركة، وضعف العدالة، وغموض دور الإعلام.
2. يتشكل الوعي الديمقراطي لدى الشباب بشكل متذبذب، حيث يُظهرون إدراكًا نسبيًا لجوهر الديمقراطية، لكنه يبقى محصورًا بمستوى نظري لا ينسحب بالضرورة على الممارسة اليومية.
3. غياب العدالة التوزيعية والتعددية الحزبية الفاعلة ساهم في تشويه المشهد الديمقراطي، مما أدى إلى نقشي الانقسامات الهوياتية.
4. منظومة القيم الديمقراطية بحاجة إلى إعادة تأسيس من الأساس، تبدأ من إصلاح التعليم، مرورًا بإعادة الاعتبار للمؤسسات، وانتهاءً ببناء علاقة جديدة بين المواطن والدولة تقوم على الشفافية والمساءلة والتمثيل العادل.

## التوصيات

1. تعزيز التوازن بين الحرية والقيم الاجتماعية: ينبغي تشجيع الحوار المجتمعي بين الشباب والمؤسسات الاجتماعية لبلورة فهم مشترك لحقوق الفرد وواجباته في إطار القيم الاجتماعية، بما يدعم فكرة الحرية باعتبارها اعترافًا متبادلًا ومسؤولية جماعية، وهذا يستلزم تعزيز مشاركة الشباب في المؤسسات الاجتماعية المختلفة.
2. توسيع فرص المشاركة السياسية: من المهم توفير آليات أكثر شمولاً وفاعلية لمشاركة الشباب في العمل السياسي والمجتمعي، لا تقتصر على التصويت فقط، بل تشمل النقاش العام، المبادرات المدنية، والعمل التطوعي، لتقليل شعور الإقصاء السياسي وتحسين الثقة بين الشباب والمؤسسات.
3. مراجعة وتفعيل المواطنة: لا بد من العمل على تعزيز العلاقة التفاعلية بين الحقوق والواجبات، مع التركيز على تحقيق العدالة الاجتماعية وتقليل التفاوتات الطبقية، وذلك بتفعيل سياسات اجتماعية واقتصادية تدعم التوزيع العادل للفرص والموارد.
- استثمار وسائل التواصل الاجتماعي بشكل إيجابي: ينبغي توظيف منصات التواصل الاجتماعي كأدوات تعليمية وتوعوية لنشر مفاهيم الحرية والديمقراطية بشكل متوازن، مع العمل على مكافحة الأخبار المغلوطة وتعزيز التفكير النقدي بين الشباب

## المصادر:

1. البضيانى، ح. ع. ع. ا. (2025). طببعة مجتمع الشفافية وذوبان الخصوصية (دراسة معاصرة لفلاسفة منتخبين). مجلة واسط للعلوم الإنسانية، 21(4)، 1137-1126. <https://doi.org/10.31185/wjfh.Vol21.Iss4.1198>
2. بوطيب، رشيد. (2015). رسالة إلى مفكر هرم: قراءات في الفلسفة الحديثة.
3. التميمي، علي صبيح. (2016). فلسفة الحقوق والحرية السياسية وموانع التطبيق: دراسة تحليلية في الفلسفة السياسية (ط1). دار أمجد للنشر والتوزيع، عمان.
4. الثابت، زهرة. (2020). النبات في المتخيل الديني: قراءة في دلالات النخل والتين والزيتون من خلال نماذج من النصوص الدينية. مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية، 28(5).
5. الجندي، عبد الكريم. (2021). مفهوم الواقع في العلوم الإنسانية. النماء للبحوث والدراسات، القاهرة/لبنان (ط1).

6. الحصموتي، قاسم محمد كريم. (2019). الديمقراطية وحقوق الإنسان المضمنة في كتب التاريخ في بعض الدول العربية.
7. دوران، جان بيير، وويل، روبرت. (2019). علم الاجتماع المعاصر (ترجمة: طاهري ميلود، ط1). ابن النديم للنشر والتوزيع.
8. السريزي، أبي الطيب مولود. (2023). المقدمة الأولى في أصول نقد القول العلماني في المعرفة الدينية. دار الكتب العلمية.
9. الشبة، محمد. (2014). مفهوم المخيال عند محمد أركون. منشورات ضفاف.
10. عبد المجيد، عبد الرحمن حمدي. (2019). الأحزاب السياسية ودورها في تعزيز الثقافة السياسية والديمقراطية.
11. الإدريسي، أبو زيد المقرئ. (2016). الشراكة والمشاركة السياسية في الوطن العربي. مركز دراسات الشرق الأوسط.
12. كاظم، نادر. (2004). تمثيلات الآخر: صورة السود في المتخيل العربي الوسيط. المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
13. اللويزي، عبد الله بن محمد. (2017). صورة المغربي في المتخيل الإسباني: دراسة تحليلية نقدية في ضوء علم النفس الاجتماعي. دار الخليج للنشر والتوزيع.
14. لولي، حسبية. (2016). الشباب: قراءة في مقارباته وخصائصه. مجلة المربي، المعهد الوطني للتكوين العالي لإطارات الشباب، (19).
15. مارشال، جوردن. (2000). موسوعة علم الاجتماع (ترجمة: محمد زايد وآخرون، مج2، ط1). المجلس الأعلى للثقافة.
16. ماركيز، هيربرت. (2024). العقل والثورة: هيجل ونشأة النظرية الاجتماعية (ترجمة: فؤاد زكريا). مؤسسة هنداوي للنشر.
17. معافة، هشام. (2023). نانسي فريزر: معضلة العدالة الاجتماعية بين الاعتراف وإعادة التوزيع (قراءة في كتاب «ما العدالة الاجتماعية»). مجلة دراسات العلوم الاجتماعية والإنسانية، 12. (1)
18. هيلد، ديفيد. (2024). نماذج ديمقراطية (ترجمة: فاضل جنكر). المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
19. Castoriadis, C. (1997). *The imaginary institution of society* (K. Blamey, Trans.). MIT Press.
20. Cubeiro, M. T., & Carretero, Á. E. (2020). The social imaginaries sociologies: The beginning of a needed conceptual clarification. *Sociología Hoy*, 28.
21. Ferrarese, E. (2015, January 20). Nancy Fraser and the theory of participatory parity (N. Ferron, Trans.). [Laviedesidees.fr](https://laviedesidees.fr). <https://laviedesidees.fr/>
22. Sarantoulas, G. (2019). *The creativity of social action and the social imaginaries field: Cornelius Castoriadis and Paul Ricoeur in dialogue* (Unpublished master's thesis). Flinders University, College of Humanities, Arts and.

#### Sources:

1. Al-Badhyani, H. A. A. (2025). The nature of a transparent society and the dissolution of privacy (A contemporary study of selected philosophers). *Wasit Journal of Human Sciences*, 21(4), 1126–1137. <https://doi.org/10.31185/wjfh.Vol21.Iss4.1198>
2. Al-Hasmouti, Q. M. K. (2019). Democracy and human rights included in history textbooks in some Arab countries.
3. Al-Idrisi, A. Z. A. M. (2016). Partnership and political participation in the Arab world. Center for Middle East Studies.

4. Al-Jundi, A. K. (2021). *The concept of reality in the humanities* (1st ed.). Al-Namaa for Research and Studies.
5. Al-Luwaizi, A. B. M. (2017). *The image of the Moroccan in the Spanish imagination: A critical analytical study in light of social psychology*. Dar Al-Khaleej Publishing and Distribution.
6. Al-Shabbah, M. (2014). *The concept of imagination in Muhammad Arkoun*. Dafaf Publications.
7. Al-Sirri, A. T. M. (2023). *The first introduction to the principles of criticism of secular discourse in religious knowledge*. Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah.
8. Al-Tamimi, A. S. (2016). *The philosophy of political rights and freedoms and obstacles to their application: An analytical study in political philosophy* (1st ed.). Amjad Publishing and Distribution House.
9. Al-Thabit, Z. (2020). *Plants in the religious imagination: A reading of the meanings of palm trees, figs, and olives through examples of religious texts*. *Journal of the University of Babylon for Humanities*, 28(5).
10. Abdul Majeed, A. R. H. (2019). *Political parties and their role in promoting political culture and democracy*.
11. Boutayeb, R. (2015). *A letter to a pyramid thinker: Readings in modern philosophy*.
12. Duran, J.-P., & Weil, R. (2019). *Contemporary sociology* (T. Miloud, Trans.; 1st ed.). Ibn Al-Nadim Publishing and Distribution.
13. Held, D. (2024). *Democratic models* (F. Jatkar, Trans.). Arab Center for Research and Policy Studies.
14. Kazem, N. (2004). *Representations of the other: The image of Black people in the medieval Arab imagination*. Arab Foundation for Studies and Publishing.
15. Loli, H. (2016). *Youth: A reading of its approaches and characteristics*. *Al-Morabi Magazine*, (19).
16. Marcuse, H. (2024). *Reason and revolution: Hegel and the origins of social theory* (F. Zakaria, Trans.). Hindawi Publishing Foundation.
17. Marshall, G. (2000). *Encyclopedia of sociology* (T. Zayed et al., Trans.; Vol. 2; 1st ed.). Supreme Council of Culture.
18. Muafa, H. (2023). *Nancy Fraser: The dilemma of social justice between recognition and redistribution: A reading of the book What is social justice?* *Journal of Social Sciences and Humanities Studies*, 12(1).